

Distr.: General  
19 November 2024  
Arabic  
Original: English



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والسبعون  
البند 61 من جدول الأعمال  
بناء السلام والحفاظ على السلام

## رسالة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

وفقا لاختصاصات استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025، أود أن أطلع الجمعية العامة ومجلس الأمن على العناصر الرئيسية التي انبثقت عن سلسلة من المشاورات التي عقدتها لجنة بناء السلام والتي كانت مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني والخبراء المستقلين، وذلك بغية المساهمة في المرحلة الرسمية للاستعراض. ولقد أتاحت هذه المشاورات فرصة للدول الأعضاء لتقييم عمل اللجنة ولتحديد المجالات التي قد يُنظر فيها خلال المرحلة الرسمية لاستعراض عام 2025.

وناقشت اللجنة، في اجتماع عُقد على مستوى السفراء في 21 حزيران/يونيه 2024، ما قدمته لغامبيا من دعم ومساندة مرافقة منذ أول تفاعل لها مع هذا البلد في عام 2017. وأشار وزير خارجية غامبيا ووزير خارجية جمهورية كوريا (رئيس لجنة بناء السلام في عام 2017) إلى أنه في عام 2017، عندما واجهت غامبيا عملية انتقال سياسي عسيرة ومكثفة، قررت حكومة غامبيا التماس الدعم من اللجنة بهدف حشد الاهتمام الدولي لمنع تصاعد الأزمة الأخذة في التطور. وسلط الوزيران الضوء على أن اللجنة تؤدي دورا حاسما في تجميع أصحاب المصلحة على نطاق المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني، دعما لأولويات البلد في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام. وأشار الوزيران أيضا إلى أن التأزر القوي بين اللجنة وصندوق بناء السلام يساهم في تقديم دعم متسق من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. واتفقا على أن التدخل في الوقت المناسب من جانب اللجنة والصندوق، اللذين يعملان مع أصحاب المصلحة الآخرين لمنع تصاعد الأزمة الأخذة في التطور، له دور أساسي في إحراز تقدم بشأن السلام والتنمية المستدامين في غامبيا.



وأكد الوزيران على أن التعاون المرن بين لجنة بناء السلام وغامبيا يمثل حالة إيجابية تستحق الدراسة، وأنه يقدم ممارسات جيدة مهمة ينبغي أن يستند إليها استعراض عام 2025. وهذا يشمل أهمية مراعاة الاحتياجات الوطنية في هذا الشأن وتلبيتها، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، وضمان توافر الموارد المالية الكافية. وفي هذا الصدد، أشار الوزيران إلى أن استعراض عام 2025 ينبغي أن يركز على هذه الجوانب، بسبل منها تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

وقد ساعد الاجتماع على إثبات أن القصص الناجحة في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام تعتمد على دعم الحكومات والشعوب، ولذلك أشاد المشاركون بحكومة غامبيا وشعبها لاستعدادهما لتوفير بيئة شاملة للجميع ومواتية لتنفيذ برامج منع نشوب النزاعات. وأعاد المشاركون أيضا التأكيد على الدور الحيوي للحفاظ على مكاسب التنمية في تحقيق السلام الدائم، وناشدوا المجتمع الدولي أن يعزز الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة لغامبيا.

وأشاروا إلى أن استعراض عام 2025 يتيح فرصة للتفكير في كيفية مواصلة تعزيز العناصر التي ضمنت نجاح تفاعلات لجنة بناء السلام، كما في حالة غامبيا، غير أنه يشكل أيضا فرصة لتحديد المجالات التي تستوجب التحسين وزيادة الاستثمار.

وفي 17 تموز/يوليه، عقدت لجنة بناء السلام اجتماعا على مستوى الخبراء بشأن الشباب والتعليم وبناء السلام. وكان الاجتماع بمثابة فرصة لتقييم دور الشباب والتعليم في بناء السلام وساهم بمدخلات في استعراض عام 2025. وقد دُعي مقدمو الإحاطات من الشباب لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن هذا الموضوع، وأكدوا على الأدوار الحاسمة التي يؤديها الشباب في بناء السلام والحفاظ على السلام على ضوء تجاربهم.

وشدّد قادة الشباب على أهمية إشراك الشباب في عمليات رسم السياسات ووضع البرامج، وضمان ألا يقتصر دور الشباب في تلك العمليات على إسداء المشورة بل أن يتمكنوا من الإسهام فيها بصورة نشطة. واعترف بالتعليم كحق أساسي وأداة لا غنى عنها لتعزيز التفاهم المتبادل والتفكير النقدي، ومنع نشوب النزاعات وإعادة بناء الثقة، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى إشراك جميع شرائح المجتمع في عمليات السلام باعتبار ذلك أمرا أساسيا لبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود والتصدي للإقصاء والتمييز. وأقرّ في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام في دعم الشباب.

ومع ذلك، فقد لوحظت عدة تحديات، ومنها عدم كفاية التمويل المتاح لبرامج بناء السلام الشاملة للشباب، والنقص المتزايد في الثقة بين الشباب والزعماء السياسيين. ودعا المشاركون إلى حماية حقوق الشباب وإلى تحسين التواصل مع الحكومات. وسلط المشاركون الضوء على أهمية تقديم الدعم للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب لتنفيذ جهود بناء السلام والتعليم ودعمها، وعلى أهمية تيسير تهيئة بيئة تمكينية وأمنة لأداء عملهم. وجرى التأكيد على دور التعليم في تمكين الشباب وتيسير تحقّق التماسك الاجتماعي، إلى جانب الحاجة إلى وضع خطط عمل إقليمية من أجل التصدي للنزاعات التي تنتشب عبر الحدود من جراء تأثيرات العنف وغياب التنقيف. واقتُرِح أن تنظر اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إيلاء مزيد من الاهتمام للتنقيف في مجال السلام وكذلك إتاحة إمكانية الحصول على التعليم بصورة أعم.

وفي 26 أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة بناء السلام اجتماعا على المستوى الوزاري لمناقشة وجهات النظر والأولويات المتعلقة باستعراض عام 2025. وبناءً على مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تبادلت الدول

الأعضاء الآراء بشأن ما لديها من توقعات وما يلوح أمامها من فرص وتحديات فيما يتعلق بعملية الاستعراض، مؤكدةً من جديد التزامها بالمشاركة النشطة. وتمثل أحد المواضيع المحورية في الحاجة إلى تعزيز جهود بناء السلام والحفاظ على السلام من خلال المسؤولية الوطنية والحاجة إلى تقوية دور اللجنة في مبادرات بناء السلام. وشددت الدول الأعضاء في هذا الصدد على أن العدد المتزايد من البلدان التي قرّرت أن تنظر اللجنة في أمرها - 31 بلدا حاليا - هو خير شاهد على الدور الدعوي الهام الذي تقوم به اللجنة. وقد أعرب عدد من البلدان المستفيدة من دعم اللجنة وصندوق بناء السلام عن التقدير للجنة والصندوق للدور الحاسم الذي قاما به في تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في تلك البلدان. وقد أسفر الدعم الذي قدمته اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا عن مبادرات ملموسة ومؤثرة كانت لها أهمية حيوية لعملية السلام. ولم تسهم هذه الجهود في دفع مسيرة تلك البلدان نحو السلام فحسب، بل ساعدت أيضا في مواصلة أنشطة الأمم المتحدة مع الأهداف الوطنية الأوسع نطاقا، مما يدل على أهمية اتباع نهج تعاوني في التصدي للتحديات التي تواجه السلام على الصعيد العالمي.

وأكد المشاركون على دور الحوار والجهود الوطنية في مجال الإنذار المبكر والجهود الدبلوماسية على مختلف المستويات في منع نشوب النزاعات وحلها. ودعوا إلى اتباع نهج قائمة على البيانات للمساعدة على فهم حالات النزاع والتصدي لها بصورة أفضل. وعلاوة على ذلك، فقد أشادوا بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لتعزيز الروابط مع صندوق بناء السلام، ورحبوا بالقرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة مؤخرا بشأن تمويل بناء السلام (القراران 305/76 و 257/78). وأقرّوا بالجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم الفعال لعملية الحفاظ على السلام التي تشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتساعدتها واستمرارها وتجديدها.

ولزيادة الاستفادة من الموارد الشحيحة وتعزيز تنسيق توظيفها، أوصى المشاركون بتوطيد الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية للاستفادة من الخبرات الوطنية والمحلية وتعزيز الاستثمارات الجماعية في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاعتراف بدور التفاعل على الصعيد القطري باعتباره ذا أهمية حاسمة لتحسين الأثر المتحقق على الأرض، ودُعيت لجنة بناء السلام إلى تيسير إجراء حوارات منتظمة مع المنسقين المقيمين وأصحاب المصلحة المعنيين. وشدد المشاركون على أهمية المسؤولية الوطنية وتوطيد التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية من أجل تعزيز السلام المستدام. وأقرّوا أيضا بالمبادرات المبتكرة، مثل المركز المعني بآثر بناء السلام الذي يوفر بيانات وأدلة من واقع التجربة بشأن بناء السلام من أجل إيجاد تدخلات أكثر استنارة وفعالية في مجال بناء السلام.

وأكد المشاركون أيضا على الحاجة الماسة إلى مبادرات شاملة للجميع في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام تكون مصممة خصيصا لملاءمة سياقات محددة. وسلّطوا الضوء على الأدوار الحيوية للنساء والشباب في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام المبذولة على مستوى المجتمع المحلي، التي لها أهمية أساسية لضمان فعالية التعامل مع التحديات والاحتياجات المحلية. واعتُبر الاستثمار في هاتين الفئتين وتمكينهما في عمليات صنع القرار، مع مراعاة ما لدى كل منهما من شواغل وتجارب ومطالب، أمرا بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وجرى التشديد أيضا على أهمية تنفيذ برامج إنمائية تركز على التمكين الاقتصادي للنساء والشباب وإدماجهما الاجتماعي، حيث تكتسي تلك الجهود أهمية حاسمة لمنع تجدد النزاعات وتعزيز السلام الدائم. وأقر المشاركون أيضا بما تواجهه المرأة من تحديات فريدة وما تتعرض له من عنف

في المناطق المتأثرة بالنزاعات، وحثوا لجنة بناء السلام على إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال عملية الاستعراض. وسُلط الضوء أيضا على التهديدات التي تشكلها بينات النزاع للشباب، وأعرب المشاركون عن دعمهم للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وتعزيزها في اللجنة.

وفيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في مجال إسداء المشورة ومد الجسور، أكد المشاركون على الحاجة إلى قنوات اتصال أكثر تنظيما بين اللجنة والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، المتمثلة تحديدا في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودعوا إلى إجراء حوارات تفاعلية وتحديثات لتشجيع اتباع نهج موحد إزاء بناء السلام والحفاظ على السلام. وبالإضافة إلى ذلك، حثوا اللجنة على القيام، بما يتماشى مع الولاية المنوطة بها، بتقديم المشورة الفنية إلى مجلس الأمن لزيادة تركيزه على بناء السلام والحفاظ على السلام في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام وتعزيز تعددية الأطراف في مجال السلام والأمن الدوليين.

وفي حين جرى الإقرار بالاستعراض باعتباره معلما حاسما لتقييم التقدم المحرز من جانب اللجنة، فقد جرى التأكيد على ضرورة أن تقوم لجنة بناء السلام باستعراض أساليب عملها للتصدي على نحو أكثر فعالية للنزاعات الآخذة في التطور والتهديدات الناشئة. ودُعي في هذا الصدد إلى إيجاد عملية استعراض تتضمن وجهات نظر الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفرص والتحديات القائمة في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتيسير تبادل المعارف وتعزيز جهود بناء القدرات. وأشار المشاركون إلى أن المشهد العالمي المتغير، الذي تتضاءل فيه الثقة في الحلول المتعددة الأطراف، يؤكد الصعوبة الكامنة في ترجمة مبادئ بناء السلام والحفاظ على السلام إلى إجراءات عملية على الأرض. ومع اقتراب شروع الدول الأعضاء في عملية الاستعراض لعام 2025، كانت هناك عدة مجالات تتطلب اهتماما:

- أولا، ينبغي أن يستكشف الاستعراض السبل العملية لتعزيز دور اللجنة باعتبارها منصة لبناء السلام والحفاظ على السلام وزيادة تأثيرها، وفقا للولاية المنوطة بها، ولا سيما من خلال تبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء وحشد الدعم السياسي والمالي للجهود الوطنية في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام.
- ثانيا، ينبغي أن يستكشف الاستعراض السبل التي يمكن من خلالها لهيكل بناء السلام أن يقدم المساعدة إلى الدول، بناء على طلبها، عبر سبل منها اللجنة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما يتفق تماما مع المسؤولية الوطنية واحتياجات البلدان، من أجل بناء القدرات الوطنية اللازمة لتعزيز وتطوير وتنفيذ جهودها الوقائية المبذولة بقيادة وطنية ومعالجة الأسباب الجذرية لما ينشأ فيها من نزاعات، بطرق منها تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.
- ثالثا، ينبغي أن يُكفل، بناء على طلب البلد المعني، اضطلاع اللجنة بدور حيوي، بما يتماشى مع الولاية المنوطة بها، في دعم البلدان أثناء وبعد المرحلة الانتقالية لعملية سلام تابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع مجلس الأمن وبدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية.
- رابعا، ينبغي للاستعراض التركيز على تعزيز تعاون اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستكشاف السبل التي يمكن للجنة من خلالها أن تؤدي دورا

تكميليا بصورة أفضل من خلال تحسين عمليات التنسيق والصياغة والتفاوض لتقديم مشورة أكثر استنارة ونفعا وتوجُّها صوب الهدف، وكذلك آلية للمتابعة واستقاء الانطباعات.

• خامسا، ينبغي أن يستكشف الاستعراض سبلا مبتكرة لتعبئة وتأمين التمويل المستدام لبناء السلام، بما في ذلك من خلال التوصية بالتنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام (القراران 305/76 و 257/78).

• سادسا، ينبغي أن يجري في إطار الاستعراض مزيد من استكشاف السبل العملية التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها المساعدة على زيادة الاتساق الداخلي وإقامة شراكات أقوى مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بهدف دعم الجهود الوطنية التي تقودها الحكومات على أساس احتياجاتها وأولوياتها في مجالي بناء السلام والحفاظ عليه.

• سابعا، ينبغي أن يستكشف الاستعراض أيضا كيفية تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

• ثامنا، ينبغي أن يشجع الاستعراض أيضا على قيام اللجنة بمزيد من التفاعل مع النساء والشباب، وكذلك المجتمع المدني، حسب الاقتضاء، بما يتماشى مع الولاية المنوطة بها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة على أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن وإصدارها كوثيقة من وثائق الجمعية والمجلس.

(توقيع) سيرجيو فرانسوا دانيزي

رئيس لجنة بناء السلام